

المرحلة الثانية/ الحاضرة الثانية

أحكام تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى ، وتأخيره:

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

س ١- اذكر أحكام تقديم المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى، وتأخيره .

ج ١- له ثلاثة أحكام ، هي :

١- يجب تقديم الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا خيفَ اللبسُ ، وذلك إذا صلحَ كُلُّ من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، نحو : أعطيت زيدا عمراً ، فيجب تقديم الفاعل في المعنى ؛ لأنَّ كلاَّ منهما يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً .

ب- إذا كان المفعول الثاني محصوراً فيه ، نحو: ما كسوتُ زيداَ إلا جُبَّةً ، ونحو : ما أعطيت خالداً إلا درهماً ، فالمحصور فيه يجب تأخيره .

ج- إذا كان الفاعل في المعنى ضميراً متصلاً ، والمفعول الثاني اسماً ظاهراً ، نحو : أعطيتك درهماً ، فالضمير المتصل يجب تقديمه ليكون متصلاً بالفعل .

٢- يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى ، وتأخير الفاعل في المعنى ، وذلك في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا كان الفاعل في المعنى متصلاً بضمير يعود إلى المفعول الثاني ، نحو : أعطيت الدرهمَ صاحبه . ففي هذا المثال تأخر المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى وجوباً ؛ لأنه مشتمل على ضمير يعود إلى المفعول الثاني المتقدم ، ولا يجوز تقديم المفعول الأول ؛ فلا تقول: أعطيت صاحبه الدرهمَ ؛ لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً ، وهو ممتنع .

ب- إذا كان الفاعل في المعنى محصوراً فيه ، نحو : ما أعطيت الدرهمَ إلا زيدا .

ج- إذا كان الفاعل في المعنى اسماً ظاهراً ، والمفعول الثاني ضميراً متصلاً ، نحو : الدرهمُ أعطيته زيدا .

٣- جواز الأمرين ، وذلك في غير ما سبق ، نحو : أعطيت السائلَ ثوباً ، ويجوز أعطيت ثوباً السائلَ ؛ لأن الآخذ

معلوم ، والمأخوذ معلوم فلا لبس فيه ، ونحو : أعطيت زيداَ ثوبه ، ويجوز : أعطيت ثوبه زيداَ ؛ لأن المتصل بالضمير هو الثاني، وليس المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى فالضمير عائد إلى متأخر لفظاً متقدّم رتبةً ، وهذا جائز .

جواز حذف الفضلة (المفعول به)

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزِإِنْ لَمْ يَضُرُّ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ

س٢- ما المراد بالفضلة ؟ وما ضدها ؟

ج٢- المراد بالفضلة : ما ليس ركناً أساسياً في الجملة ، ويمكن الاستغناء عنه ، كالمفعول به . وضد الفضلة : العُمدة ، وهو : ما كان ركناً أساسياً في الجملة ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، كالفاعل .

س٣- ما حكم حذف الفضلة ؟ وما شرط حذفها ؟

ج٣- يجوز حذف الفضلة (المفعول به) بشرط ألا يضرَّ حذفه ، كقولك في : ضربتُ زيداً (ضربتُ) بحذف المفعول به ، وكقولك في أعطيتُ زيداً درهما :

أعطيتُ ، بحذف المفعولين . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْتَقَى ﴾ بحذف المفعولين ، وقوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ بحذف المفعول الثاني ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ بحذف المفعول الأول .

س٤- هل يجوز حذف الفضلة إذا ضرَّ حذفها ؟ وضَّح ذلك .

ج٤- إذا ضرَّ حذف الفضلة لم يجز حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو أن يُقال : مَنْ ضربتَ ؟ فتقول : ضربتُ زيداً ، فهنا لا يجوز حذف المفعول به (زيداً) لأنه هو المقصود من السؤال . وكذلك لا يجوز حذفه إذا وقع محصوراً ، نحو : ما ضربتُ إلا زيداً ، فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً) لأنه محصور ، ولا يجوز حذف المحصور ؛ لئلا يفسد المعنى لأننا إذا حذفنا (زيداً) دلَّ الكلام على نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفي الضرب عن غير زيد ، فإذا حذف لم يفهم ذلك .

جواز حذف عامل النصب في الفضلة
(المفعول به)

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ إِذَا عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

س-٥- ما حكم حذف عامل النصب في المفعول به ؟

ج-٥- لحذفه حكمان ، هما .

١- حذف جائز : يجوز حذف ناصب المفعول به إذا دلّ عليه دليل ، كأن يقع جواباً لسؤال ، نحو : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فتقول: زيداً ، بحذف (ضربت) لأنه مذكور في السؤال ، فَذِكْرُهُ فِي السُّؤَالِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ .

٢- حذف واجب : يجب حذفه في أبواب معينة ، كباب الاشتغال ، نحو : الطالب أكرمته ، والتقدير : أكرمته الطالب أكرمته .

ومنها باب المنصوب على الاختصاص ، نحو : نحن المسلمون لا نشرك بالله شيئاً ، والتقدير : أخصُّ المسلمون .